



تقرير مرحلي

مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في منطقة القدس

إلى: البنك الإسلامي للتنمية (IDB)

من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP)

القدس

شباط 2012

اسم المشروع	مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في منطقة القدس
موقع التنفيذ	المناطق المحيطة بمدينة القدس
المدة الزمنية	12 شهر
تكلفة المشروع	1,500,000 دولار
الرقم المرجعي للمشروع	00077569
التاريخ	شباط 2012

معلومات الاتصال

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (PAPP)
العنوان

مدينة القدس الشريف
ص.ب 51359
هاتف: 026268262
فاكس : 026268222
الموقع الالكتروني: www.undp.ps

حلقة الاتصال

ناصر الفقيه
مدير برامج التمكين الاقتصادي والحد من الفقر
بريد اليكتروني nasser.faqih@undp.org
محمول: 0548174162

امين الحاج
مدير مشروع
بريد اليكتروني amin.alhaj@undp.org
محمول: 0548173911

جدول المحتويات

1	تقرير مرحلي
3	جدول المحتويات
4	1. الوصف:
6	2. خلفية تاريخية عن المشروع :
6	3. وصف ملخص عن المشروع
6	4. خطة التمويل:
7	5. مستوى التنفيذ:
7	6. مستوى الأداء:
7	7. القضايا العالقة:
7	8. الهدف العام :
7	9. الفئات المستهدفة:
7	10. آلية تحديد المشاكل:
8	11. المناطق الجغرافية التي سيغطيها المشروع :
8	12. ارتباطيه المشروع بالأولويات الوطنية:
8	13. الأنشطة الرئيسية:
8	18. تفاصيل الأنشطة :
9	19. المخرجات:
10	20. النتائج المتوقعة:
10	21. منهجية التنفيذ والعمل:
11	22. طرق تقديم الخدمات للمستفيدين (وجها لوجه، عبر الهاتف، عبر البريد الالكتروني):
11	23. القدرة المؤسسية إدارة وتنفيذ المشروع:
12	24. الخطة التنفيذية والجدول الزمني للأنشطة للعام 2012:
12	25. إجراءات المتابعة التقييم الداخلي/الخارجي :
13	26. الهيكلية التنظيمية والفريق المقترح للمشروع :
13	27. وسائل التحقق:
14	28. استدامة المشروع:

1. الوصف:

أهداف المشروع

- حماية الأراضي المهددة والمساهمة في بناء المجتمع الفلسطيني، وإنعاش مصادره الطبيعية المحدودة أصلاً لدمجها بشكل فاعل في عملية الإنتاج وتحسين فرص الإنتاج وزيادتها كما ونوعاً وخلق فرص عمل مؤقتة ودائمة للعاملين والمستفيدين من هذا المشروع.

الفئات المستفيدة

- الأسر والعائلات الفقيرة التي تقطن التجمعات الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس مع مراعاة أن يقدم لكل أسرة من هذه الأسر حزمة من الأنشطة الزراعية تناسب مواردها المادية والبشرية وإمكانياتها بالإضافة إلى الخبرات المتوفرة واهتمامات أفراد هذه الأسر.
- الطواقم الفنية لوزارة الزراعة والمؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الزراعية
- أما فيما يخص آلية اختيار الأسر المستهدفة فتم إتباع المعايير المعروفة لتحديد الأسر الفقيرة والتي أهمها الدخل والملكية وعدد أفراد الأسرة ووجود الإعاقات حيث تم تطوير نموذج طلب خاص للاستفادة من المشروع يعكس معايير الفقر المتعارف عليها والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار المستفيدين بالإضافة إلى تطوير آلية للتحقق من صحة المعلومات الموجودة في الطلب لضمان أكبر مستوى من الشفافية والمصداقية

المنتفعين النهائيين

- أفراد الأسر والعائلات الفقيرة التي تقطن التجمعات الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس بالإضافة إلى المزارعين في هذه التجمعات من خلال الاستفادة من التشغيل الدائم والمؤقت لليد العاملة في هذه التجمعات كذلك الخدمات الأخرى كالطرق الزراعية والدعم الفني والإرشاد

- النتائج المتوقعة**
1. استصلاح و تطوير 800 دونم من الأراضي المحاذية للجدار في المناطق المهدة
 2. إنشاء 125 بئر جمع للري التكميلي
 3. إنشاء 38,600 م² من الجدران الإستنادية
 4. زراعة 32,750 شجرة مثمرة
 5. شق و تأهيل 10 كم من الطرق الزراعية لخدمة هذه الأراضي
 6. خلق 48,000 يوم عمل والتي تصل قيمتها التقديرية إلى 1.45 مليون دولار خلال فترة تنفيذ أنشطة المشروع بشكل مباشر بالإضافة إلى التشغيل الدائم الناتج عن المشاريع التي سيتم تنفيذها بشكل مستدام والتي تقدر بحوالي 17,250 يوم عمل سنويا والتي تصل قيمتها التقديرية إلى 0.52 مليون دولار على الأقل وذلك بشكل سنوي ومستدام.
 7. تقديم خدمات الدعم والإرشاد اللازم للحفاظ على هذه المحاصيل وزيادة إنتاجيتها.
 8. تطوير قدرات 15 من أفراد الطواقم الفنية في وزارة الزراعة والمؤسسات الشريكة في المشروع سواء في الإدارات العامة أو على مستوى المحافظة بالإضافة إلى موظفي المؤسسات غير الحكومية المشاركة في تنفيذ المشروع وفي موضوعات متصلة بالحفاظ على مخرجات المشروع وتطويرها .

- الأنشطة الرئيسية**
1. تطوير وحماية الأراضي الزراعية
 2. شق وتأهيل الطرق الزراعية التي تخدم المستفيدين والمزارعين الآخرين في مناطق تنفيذ المشروع
 3. بناء القدرات للمستفيدين و الطواقم الفنية للمؤسسات المنفذة ووزارة الزراعة
 4. خدمات الدعم الفني و الإرشاد للمستفيدين
 5. خدمات الدعم القانوني إن لزم لمساعدة المزارعين على مواصلة الأنشطة

- المخرجات**
1. 800 دونم من الأراضي المحاذية للجدار في المناطق المهدة تم تطويرها وزراعتها
 2. 125 بئر جمع بطاقة استيعابية 10,000 م³ تم إنشاؤها لأغراض الري التكميلي
 3. 38,600 م² من الجدران الإستنادية تم بناؤها لحماية التربة الزراعية وتسهيل العمليات الزراعية
 4. 32,750 شجرة مثمرة تم زراعتها
 5. 10 كم من الطرق الزراعية تم شق و تأهيل لخدمة هذه الأراضي
 6. 48,000 يوم عمل تم خلقها خلال فترة تنفيذ أنشطة المشروع بشكل مباشر
 7. تم تقديم خدمات الدعم والإرشاد اللازم للمستفيدين للحفاظ على هذه المحاصيل وزيادة إنتاجيتها.
 8. تم تطوير قدرات 15 من أفراد الطواقم الفنية في وزارة الزراعة والمؤسسات الشريكة في تنفيذ المشروع وفي موضوعات متصلة بالحفاظ على مخرجات المشروع وتطويرها .

الميزانية
الميزانية الإجمالية للمشروع: 1,865,436 دولارا أمريكي.
مساهمة الجهة الممولة: 1,500,000 دولار و 365,436 دولار كمساهمة محلية

2. خلفية تاريخية عن المشروع :

أن المبررات التي أدت إلى تصميم هذا المشروع هي:

أولاً: حماية الأراضي وتعزيز صمود المزارعين الفلسطينيين من خلال توسيع الرقعة الزراعية وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي.

ثانياً: حماية قطاعات اقتصادية زراعية هامة مثل الزيتون والعنب في المناطق المحاذية للمستوطنات والجدار من خلال تحسين إنتاجيتها.

3. وصف ملخص عن المشروع

يهدف المشروع فيما يهدف إليه إلى حماية الأراضي المهتدة وكذلك إلى المساهمة في بناء المجتمع الفلسطيني، وإنعاش مصادره الطبيعية المحدودة أصلاً لدمجها بشكل فاعل في بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني وعملية الإنتاج من خلال تحسين فرص الإنتاج وزيادتها كما ونوعاً وإيجاد فرص عمل مؤقتة ودائمة للعاملين والمستفيدين من هذا المشروع كما أن المشروع المقترح يتجاوب مع إستراتيجية وزارة الزراعة الفلسطينية .

4. خطة التمويل:

بموجب الاتفاقية الموقعة بين البنك الإسلامي للتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بتاريخ 12/1/2011 فقد خصص لتمويل أنشطة المشروع مبلغ 1,500,000 دولار أمريكي ، وقد تم تحويل مبلغ 300,000 دولار كدفعة أولى ، و قد تم تحويل الدفعة الثانية والبالغ قيمتها 600,000 دولار مطلع العام 2012 بناء على تقارير مرحلي وتقرير مالي قدم من قبل البرنامج نهاية العام 2011 ، وحيث أن البرنامج تعاقد مع سبعة من المؤسسات غير الحكومية المتخصصة لتنفيذ الجزء الأكبر من أنشطة المشروع بالية دفع تتوافق مع ما نصت عليه هذه الاتفاقية ، أي 20% كدفعة أولى ومن ثم 70% و 10% على التوالي بموجب تقارير مالية تقدمها المؤسسات المنفذة لإدارة البرنامج ، وبالفعل فقد تم تحويل 20% من قيمة اتفاقيات التعاون الموقعة مع هذه المؤسسات وقد تم تحويل جزء من الدفعة الثانية للمؤسسات المنفذة بعد استلام الدفعة الثانية من البنك الإسلامي للتنمية وذلك بموجب التقارير المالية التي قدمتها المؤسسات المنفذة والتي تم مراجعتها وتدقيقها إقرارها والمصادقة عليها من قبل إدارة البرنامج.

5. مستوى التنفيذ:

وينفذ المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/PAPP) بالشراكة مع وزارة الزراعة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية الزراعية (المؤسسات غير الحكومية) ، والتي تم اختيارها وفق آلية/منهجية علمية تقوم على تقييم وقياس القدرات والكفاءات المتوفرة لدى هذه المؤسسات ضمن عملية محكمة إلى معايير تتعلق بالخبرة المهنية والشفافية المالية ووجود الكفاءات والقدرات على تنفيذ هذه الأنشطة (Capacity Assessment Process).

6. مستوى الأداء:

يسير العمل حتى الآن حسب الخطة وقد تم توقيع اتفاقيات مع 190 مستفيدين ويقوم البرنامج بمتابعة العمل لدى المستفيدين مع المؤسسات الشريكة.

7. القضايا العالقة:

لا يوجد

8. الهدف العام :

الهدف العام تعزيز صمود المزارعين وحماية مواردهم وتحسين مستوى معيشتهم ومقاومة الإجراءات الهادفة مصادرة الأراضي بداعي عدم زراعتها.

9. الفئات المستهدفة:

الأسر والعائلات الفقيرة التي تقطن التجمعات الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس و الطواقم الفنية لوزارة الزراعة والمؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الزراعية.

10. آلية تحديد المشاكل:

إن دعم الفلسطينيين في المناطق المهددة في محافظة القدس وتعزيز صمودهم وبقائهم حيث هم يتطلب بذل جهود كبيرة من قبل مختلف الشرائح والمؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية وكذلك المؤسسات الدولية التي تدعم الحق الفلسطيني، وقد أصبح مع ذلك دعم وتعزيز مشاريع الاستجابة للخطر الذي يواجه هذه المناطق احد أهم الضرورات على المستوى الوطني والتي يشكل القطاع الزراعي احد أهم الركائز في هذا المجال لما له من قدرة على امتصاص الصدمات من خلال توفير فرص العمل و وتأمين الدخل وتحسين مستويات المعيشة وتوفير الغذاء بدءا بتوسيع الرقعة الزراعية وتحسين إنتاجية ما هو قائم منها وتوفير

مصادر المياه لتطويرها واستدامتها إلى جانب استغلال بعض الفرص المتاحة من خلال منتجات مرتبطة بالقطاع الزراعي وتتميز بفرص تسويقية عالية.

وقد عقدت إدارة المشروع عدة لقاءات تشاورية و ورشات عمل مع المؤسسات الشريكة ووزارة الزراعة لتحديد الأولويات والوطنية على مستوى المحافظة وتقييم الاحتياجات في المحافظة وتحديد المواقع المقترحة للتدخل وبناء عليه طلب إلى المؤسسات المنفذة تقديم مقترحات بناء على احتياجات هذه المناطق والتي تم الاتفاق عليها وتحديد آلية العمل ومن ثم توقيع اتفاقيات الشراكة مع هذه المؤسسات ورصد الموازنات اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة .

11. المناطق الجغرافية التي سيغطيها المشروع :

المناطق المحيطة بمدينة القدس

12. ارتباطه المشروع بالأولويات الوطنية:

كما أشير سابقا في مقدمة هذا التقرير فان الزراعة تمثل عنوانا عريضا لصمود الفلسطيني وارتباطه بأرضه، وهذا ما بدا واضحا من خلال الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي الساعية إلى إيجاد زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي والمنافسة محليا وخارجياً عبر الاستخدام الأمثل للموارد كجزء من التنمية الشاملة وعليه فان المشروع يأتي منسجما مع التوجهات الوطنية وخطط التنمية الوطنية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص.

13. الأنشطة الرئيسية:

14. تطوير وحماية الأراضي الزراعية

15. شق وتأهيل الطرق الزراعية التي تخدم المستفيدين والمزارعين الآخرين في مناطق تنفيذ المشروع

16. بناء القدرات للمستفيدين و الطواقم الفنية للمؤسسات المنفذة ووزارة الزراعة

17. خدمات الدعم الفني و الإرشاد للمستفيدين

1. خدمات الدعم القانوني إن لزم لمساعدة المزارعين على مواصلة الأنشطة

18. تفاصيل الأنشطة :

1. استصلاح و تطوير وحماية 650 دونم من الأراضي المحاذية للجدار وأهم الأنشطة لتحقيق ذلك هي :

1.1. استصلاح 650 دونم من الأراضي غير المستغلة زراعي

1.2. إنشاء 80 بئر جمع للري التكميلي

1.3. إنشاء 38,600 م² من الجدران الإستنادية

- 1.4. زراعة 29,250 شجرة مثمرة
- 1.5. شق و تأهيل 10 كم من الطرق الزراعية لخدمة هذه الأراضي
2. تحسين إنتاجية 150 دونم من المساحات المزروعة أصلا بالزيتون والعنب واللوزيات في المناطق المحاذية للمستوطنات وجدار الفصل ورفع إنتاجيتها وأهم الأنشطة لتحقيق ذلك فهي:
- 1.6. إنشاء 45 بئر جمع مكعب للري التكميلي.
- 1.7. زراعة 3,500 شجرة عنب من الأصناف عالية الجودة وغزيرة الإنتاج
- 1.8. تقديم خدمات الدعم والإرشاد اللازم للحفاظ على هذه المحاصيل وزيادة إنتاجيتها.
- 1.9. رفع الوعي باليات مكافحة الآفات التي تسببها بغرض تحسين المنتج كما ونوعا.
3. المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية لحوالي 200 من الأسر الريفية الفقيرة في مناطق تدخل المشروع (1,200 فرد) والتي تمتلك أراضي غير مستغلة، ولديها الاستعداد والرغبة لاستغلالها.
4. خلق 48,000 يوم عمل والتي تصل قيمتها التقديرية إلى 1.45 مليون دولار خلال فترة تنفيذ أنشطة المشروع بشكل مباشر بالإضافة إلى التشغيل الدائم الناتج عن المشاريع التي سيتم تنفيذها بشكل مستدام والتي تقدر بحوالي 17,250 يوم عمل سنويا والتي تصل قيمتها التقديرية إلى 0.52 مليون دولار على الأقل وذلك بشكل سنوي ومستدام.
5. زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي للمحافظة بنسبة تصل إلى 10% كما أن السوق المحلي سيتم رفده بأكثر من 660 طن من المنتجات الزراعية الإضافية والتي تزيد قيمتها السنوية عن 0.67 مليون دولار.
6. زيادة كمية المياه المتوفرة للزراعة من الحصاد المائي بحوالي 15,000 م³ سنويا لسد احتياجات الري التكميلي والثروة الحيوانية، حيث تقدر قيمة الماء المحصود بما يزيد عن 100 ألف دولار سنويا من خلال حفر وتجهيز حوالي 125 بئر جمع بطاقة استيعابية تزيد عن 10,000 م³.
7. تطوير قدرات 15 من أفراد الطواقم الفنية في وزارة الزراعة والمؤسسات الشريكة في المشروع وفي موضوعات متصلة بالحفاظ على مخرجات المشروع وتطويرها .

19. المخرجات:

1. 800 دونم من الأراضي المحاذية للجدار في المناطق المهددة تم تطويرها وزراعتها
2. 125 بئر جمع بطاقة لأغراض الري التكميلي
3. 38,600 م² من الجدران الإستنادية تم بناؤها لحماية التربة الزراعية وتسهيل العمليات الزراعية
4. 32,750 شجرة مثمرة تم زراعتها
5. 10 كم من الطرق الزراعية تم شق و تأهيل لخدمة هذه الأراضي

6. 48,000 يوم عمل تم خلقها خلال فترة تنفيذ أنشطة المشروع بشكل مباشر
 7. تم تقديم خدمات الدعم والإرشاد اللازم للمستفيدين للحفاظ على هذه المحاصيل وزيادة إنتاجيتها.
- تم تطوير قدرات 15 من أفراد الطواقم الفنية في وزارة الزراعة والمؤسسات الشريكة في تنفيذ المشروع وفي موضوعات متصلة بالحفاظ على مخرجات المشروع وتطويرها .

20. النتائج المتوقعة:

1. تطوير وحماية زراعة 800 دونم من الأراضي المهددة
2. تسهيل عمليات الوصول إلى الأراضي الزراعية من قبل المستفيدين وتعزيز تواجدهم في هذه المناطق من خلال أنشطة شق وتأهيل الطرق الزراعية زيادة فرص التشغيل في مناطق الاستهداف
3. زيادة كميات المياه المتوفرة لاستخدامات الري من خلال أنشطة الحصاد المائي
4. زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي للمحافظة
5. تحسين القدرات الفنية لدى المستفيدين و طواقم المؤسسات المنفذة

21. منهجية التنفيذ والعمل:

المشروع وبحسب متطلبات البنك الإسلامي للتنمية يتم إدارته من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني وهو الجهة المسؤولة عن إدارة المشروع وتحقيق أهداف المشروع والنتائج والمخرجات على أساس يومي، بالإضافة إلى الجانب المالي الذي سيتم إدارته بحسب المعايير والإجراءات المتبعة من قبل (UNDP) ، وقد تم توفير طاقم لإدارة المشروع و تم توفير كل ما يلزم لهذا الطاقم ليتمكن من إدارة المشروع وتنفيذه بنجاحة ونزاهة، أما فيما يخص تنفيذ أنشطة المشروع فتتخذ بالتشارك مع المؤسسات غير الحكومية العاملة في المجال التنمية الزراعية إلى جانب وزارة الزراعة ، هذه المؤسسات تم اختيارها وفق آلية/منهجية علمية تقوم على تقييم وقياس القدرات والكفاءات المتوفرة لدى هذه المؤسسات ضمن عملية محكمة إلى معايير تتعلق بالخبرة المهنية والشفافية المالية بحيث تضمن هذه الآلية الشفافية والوضوح الكاملين بالإضافة إلى توفير منهجية عمل وإجراءات موحده ومفصلة ومكتوبة تبين الصلاحيات والمسؤوليات لكل طرف من الأطراف ويعرض لأهداف المشروع وآليات تنفيذه ومواصفات جميع مخرجاته (دليل المشروع) ، إضافة لمعايير اختيار المستفيدين والعاملين في كافة مواقع عمل المشروع، ووصفا لمهام جميع الأطراف ذات العلاقة بالمشروع وذلك بشكل مكتوب ليكون بمثابة "دليل تنفيذ المشروع" والذي يمكن من خلاله توحيد آليات العمل والمتابعة وتسهيل عمل جميع الأطراف المعنية بالمشروع ويشكل مرجعا ودليلا لجميع الجهات المشرفة أو العاملة على تحقيق أهداف المشروع بحيث يكون هذا الدليل شاملا لجميع المعلومات والإجراءات والنماذج اللازمة من صيغ عقود واتفاقيات ونماذج عطاءات ومحاضر فتحها، إضافة إلى كشف العمل المستعملة والمطالبات المالية ونماذج التقارير بجميع أنواعها الفنية والمالية.

أخيراً، فإنه وبالإضافة لطاقتهم للمشروع تم تشكيل وحدة إدارة للمشروع تتشكل من المستوى الفني من شركاء المشروع المختلفين، والتي تجتمع بشكل دوري وعلى أساس شهري لمناقشة سير عمل المشروع وإنجازاته وإعطاء الحلول الفنية اللازمة للمعضلات التي قد تواجه المشروع.

22. طرق تقديم الخدمات للمستفيدين (وجها لوجه، عبر الهاتف، عبر البريد الإلكتروني):

الأنشطة على الأرض تنفذ من قبل المستفيدين أنفسهم بإشراف إدارة المشروع والمؤسسات الشريكة خاصة الذين لديهم القدرة على تنفيذ أنشطة المشروع أو العمل في مناطق كالمناطق المستهدفة بالمشروع نظراً لحساسية المواقع مستفيدين من تجارب سابقة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الزراعة للتعامل مع المستفيدين بشكل مباشر لتنفيذ جزء من الأنشطة تجنباً لتعريض المشروع لخطر عدم القدرة على الاستمرار بالطريقة المتبعة في المشاريع المشابهة في مناطق أقل حساسية وكذلك الأخذ بالحسبان إمكان تعرض المستفيدين للضغوط لوقف العمل و/أو التجريف من قبل سلطات الاحتلال حيث تم سيكون هناك إمكانية لدعم هؤلاء المستفيدين والتصدي لهذه الإجراءات ومواجهتها قانونياً .

23. القدرة المؤسسية إدارة وتنفيذ المشروع:

فيما يخص البرنامج فإنه يشرف على تنفيذ أنشطة مشابهة ضمن برنامج تطوير الأراضي بالتعاون مع وزارة الزراعة منذ العام 1997 تم خلالها:

1. استصلاح وزراعة حوالي 40 ألف دونم في أكثر من 130 تجمع
2. يضاف لها حوالي 30 ألف دونم جاءت كمبادرات فردية مرتبطة بنجاحات البرنامج
3. عدد المستفيدين المباشرين حوالي 5,500 أسرة
4. وحفر وتأهيل ما يزيد عن 5,350 بئر جمع بطاقة استيعابية تزيد على 430,000 م³ توفر أكثر يزيد على 600,000 م³ من المياه سنوياً
5. صاحب ذلك زراعة حوالي 1.5 مليون شجرة مثمرة
6. شق وتأهيل ما يزيد عن 365 كم من الطرق الزراعية
7. بالإضافة إلى ما يقارب مليون فرصة عمل من خلال التنفيذ المباشر لأنشطة هذه المشاريع وكانت أهم ما ميز هذه الفترة:

1. العمل في المناطق المهتدة والتي يصعب الوصول إليها والتي أصبحت الآن مدعومة بتوجه دولي لاستهداف المناطق المهتمة في مناطق "C"
2. إدخال التكنولوجيا المعلوماتية والفنية وتسهيل استيراد بعض الأفكار التي سبقتنا بها أمم أخرى في هذا المجال

3. توفير المظلة التنسيقية لتشجيع الشراكة بين القطاع العام والأهلي وقد أثبتت التجربة إن وجود مظلة أممية كشريك ساعدت في توحيد الجهود الوطنية بغض النظر عن الإقصاءات الموجودة
4. بالإضافة إلى القدرة على إيصال وربط المشروع الوطني بالموارد التمويلية المتاحة

وقد كان ذلك حصيلة خبرات مختزنة وموزعة لا تضاهيها خبرة ولا تملكها مؤسسة واحدة وإنما من خلال تجمع أعضاء هذا التحالف الذي مكن كل منهم أن يحضر قيمته الإضافية (أفضليته في العمل أو أفضل ما عنده) ، وصار واضحا من يعمل الاستصلاح وان الدور متكامل ولا ينجح فيه مجتمع مدني أو حكومة أو مؤسسة أممية وإنما ينجح فيه التحالف الذي يجمع بين الأولويات الوطنية والبعد الاقتصادي والشرعية المجتمعية والتواجد على الأرض والخبرة الفنية وخدمات ما بعد الاستصلاح ولم يعد الموضوع اختصاص جهة بمفردها ، أما المؤسسات الشريكة في تنفيذ المشروع فهي أيضا تم اختيارها بناء على عملية تقييم مؤسسي وروعي أن تكون من المؤسسات ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال مع مراعاة أن يتم تقديم الدعم الفني لهذه الأطراف من قبل إدارة البرنامج وبالتالي فان القدرة المؤسسية للأطراف مجتمعة تعد نقطة قوة لهذا المشروع.

24. الخطة التنفيذية والجدول الزمني للأنشطة للعام 2012:

بحسب خطة التنفيذ المقترحة فإنه كان من المتوقع الانتهاء من الجزء الأكبر من أنشطة العمل الآلي بنهاية العام 2011 وهناك بعض الأمور التي قد تعطل ذلك وهي هطول المطر بكميات كبيرة خلال الربع الأخير من العام 2011 والربع الأول من العام 2012 والذي قد يحول دون إتمام ذلك وتأجيل جزء من هذه الأنشطة إلى الربع الثاني من العام 2012 وهذا ما حدث بالفعل، حيث تم إيقاف العمل في اغلب المواقع بعد أن تجاوزت معدلات الأمطار النسب الموصى بها من قبل وزارة الزراعة لمنع حدوث أضرار تطل البنية التكوينية للتربة الزراعية والذي يؤثر سلبا على قدرتها الإنتاجية مستقبلا ، وعليه فان الانتهاء من هذه المهمة مرتبط بامتداد موسم الأمطار والذي حتى هذه اللحظة لا يسمح باستئناف العمل الآلي وقد كانت بنيت خطة التنفيذ على أساس المواعيد المتوقعة لبداية الموسم اعتمادا على معطيات الأعوام السابقة ، حيث كانت معدل الأمطار الساقطة إلى المعدل السنوي للمنطقة حتى تاريخ 2011/2/20 تعادل 40% ، في حين ان معدل الأمطار الساقطة إلى المعدل السنوي للمنطقة حتى تاريخ 2012/02/20 تعادل 74% ، وبشكل متزامن وخلال هذه الفترة يتوقع أيضا الانتهاء من الجزء الأكبر من أعمال حفر وتجهيز الآبار لاستقبال مياه المطر.

25. إجراءات المتابعة التقييم الداخلي/الخارجي :

المشروع يتبع طرق متطورة تمكن الشركاء من متابعة عملية تنفيذ أنشطة المشروع حيثما وجدوا بحيث يمكن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمشروع من خلال شبكة الانترنت بما يضمن أعلى درجات الشفافية ، إضافة إلى وجود معايير ذات

قابلية للقياس بشكل رقمي (علامات) تكون منسجمة مع أهداف المشروع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي اتبعت سابقا في برامج مشابهة من قبل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة الزراعة في اختيار المستفيدين بحيث تضمن مشاركة أوسع وعدالة في عملية الاختيار وبالتالي تضمن الوصول إلى أعلى درجات الشفافية والدقة وتؤدي إلى تصويب عملية الاستهداف والتدخل.

إلى جانب ذلك هناك دليل للمشروع والذي وجد بغرض توحيد آليات العمل والمتابعة وتسهيل عمل جميع الأطراف المعنية بالمشروع ويشكل مرجعا ودليلا لجميع الجهات المشرفة أو العاملة على تحقيق أهداف المشروع بحيث يكون هذا الدليل شاملا لجميع المعلومات والإجراءات والنماذج اللازمة من صيغ عقود واتفاقيات ونماذج عطاءات ومحاضر فتحها، إضافة إلى كشف العمل المستعملة والمطالبات المالية ونماذج التقارير بجميع أنواعها الفنية والمالية.

يضاف إلى ما سبق أن عملية اختيار المؤسسات الشريكة قامت على عدة معايير كان احد أهمها وجود نظام للمتابعة والتقييم في هذه المؤسسات.

26. الهيكلية التنظيمية والفريق المقترح للمشروع :

هناك أربعة مستويات من :

1. من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مدير مشروع، خبير زراعي، موظف متابعة ونظم معلومات
2. المؤسسات الشريكة: منسق المشروع ، مشرف الموقع ، الجانب الإداري والمالي في كل مؤسسة من المؤسسات الشريكة.
3. وزارة الزراعة: مدير الإدارة العامة لحماية وتطوير الأراضي في وزارة الزراعة، 3 من المهندسين الزراعيين في مديرية زراعة محافظة القدس)
4. المستوى التنسيقي (وحدة إدارة المشروع) : والتي تتكون من المستوى الفني من شركاء المشروع المختلفين والذين سبق الإشارة لهم والتي تجتمع بشكل دوري وعلى أساس شهري لمناقشة سير عمل المشروع وانجازاته وإعطاء الحلول الفنية اللازمة للمعضلات التي قد تواجه المشروع.

27. وسائل التحقق:

1. الخطط التنفيذية
2. التقارير الشهرية والمرحلية
3. الاجتماع الشهري للمستوى الفني من شركاء المشروع المختلفين والذين سبق الإشارة لهم دوري وعلى أساس شهري لمناقشة سير عمل المشروع وانجازاته وإعطاء الحلول الفنية اللازمة للمعضلات التي قد تواجه المشروع.

28. استدامة المشروع:

عندما تتحول هذه الموارد إلى مصدر إنتاجي فعال يكون معها المجال مفتوحا من اجل إنشاء شركات جديدة بين المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية صاحبة التخصص والذي بدوره سيفتح المجال لحدوث تحالفات اقتصادية بأشكال وأحجام وأنواع مختلفة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الناطق المستهدفة ، وعليه فان نجاح هذا المشروع للتدخل في المناطق الحساسة وإحداث اختراقات في هذه المناطق سيؤدي إلى خلق نماذج للشركات تضمن زيادة النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لسكان هذه المناطق، والذي بدوره سيفتح المجال أمام التوسع من قبل المؤسسة الأممية ومؤسسات أخرى وتشجع العمل التنموي المنظم في هذه المناطق.

انتهى